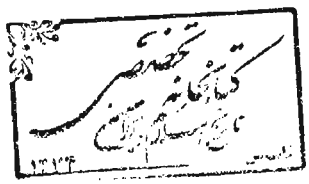

کتابخانه تخصصی
تاریخ اسلام و ایران
۱۳۱۴۴

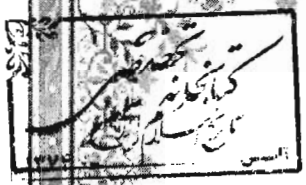

إبطال القول بوحدة الوجود

ونقض فصوص ابن عربي

للعلامة علي القاري

(رحمه الله تعالى)

حققها، وضبط نصوصها، وعلق عليها

أبو عبد الله

أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين

حُقُوقُ الطَّبعِ مَحفُوظَة

الطَّبعَةُ الأُولَى

رقم الإيداع

٢٠٠٦/ ١٠٢٧٠

مكتبة ابن عباس

سمنود - جمهورية مصر العربية

شارع الثورة بجوار سنترال الدولية

هاتف وفاكس: ٠٤٠٢٩٦٧٣٦٨ محمول: ٠١٢٣٤٦١٨٩٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام علي من لا نبي بعده، وأشهد ألا إلـه إلا الله وحده، لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

وبعد...

فإن الإنسان إذا كان ظاهره الصلاح، وخفي فساده فإن ضرره على الإسلام والمسلمين يكون أشد بكثير ممن ظاهره الفساد، لأن الناس ينخدعون به، ومن ثم ينتقل فساده إلى الكثيرين، وهم لا يدرون، ولا يشعرون، فمع أن المنافقين لا يظهرون العداوة للإسلام والمسلمين، فإن شرهم على المسلمين أشد من شر الكافرين المظهرين لعداوتهم للمسلمين، ففي الزهراء الأولى سورة البقرة في أولها ذكر الله (عز وجل) أحوال الناس، فذكر المؤمنين أولاً في أربع آيات، ثم ذكر الكافرين في آيتين اثنتين فقط، ثم ذكر المنافقين وأحوالهم في ثلاث عشرة آية، يعني أكثر من ضعف ما ذكره في المؤمنين والكفار، وأكثر من ستة أضعاف ما ذكره في الكفار، فقال عنهم (جل وعلا): ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ * يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ * فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُونَ**﴾ إلى قوله: ﴿**يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾.

ففصّل الله في أمرهم، وجلا حقيقتهم لكثرة من يغتر بهم، وينخدع بظاهر حالهم حيث تكلموا بالإيمان، وانتسبوا للإسلام، وليسوا بمؤمنين خداعًا للمؤمنين، بل إنهم يفسدون في الأرض، ويسمون إفسادهم إصلاحًا، وقد بين الله ذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ* أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُونَ﴾.

وقد أوتوا فصاحَة وبيانًا، مع جمال وحسن مظهر، وهذا مما يزيد الاغترار بهم، فقد قال الله عنهم: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ * اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لا يَفْقَهُونَ * وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾.

وقد ذكر الله (عز وجل) المنافقين في آيات كثيرة، وحذر منهم، وبين للمسلمين خطرهم، وكذلك حذر منهم رسول الله (ﷺ) غاية التحذير، وذلك لشدة خطرهم، ومع ذلك فلا يزال كثير من المسلمين يخدعون بهم، وربما كان بعض هؤلاء الفاسدين في اعتقادهم جادين في الزهد في الدنيا، مبالغين في رياضة أنفسهم، فتزيد الفتنة بهم، ويحسن بهم الظن كثير من الناس، ومن هؤلاء المنحرفين في اعتقادهم مع اتصافهم بما سبق مما يحسِّن الظن بهم عند الكثيرين: محمد بن علي بن محمد بن أحمد الطائي الحاتمي المرسي ابن عربي[1].

(١) قد يشتبه هذا الصوفي المنحرف بابن العربي الإشبيلي المالكي عند من لا يدري، والأول من سوف تعرف بعض أحواله من هذا الكتاب، والآخر هو: الإمام العلامة الحافظ =

قال الذهبي في السير (٢٣/٤٨):

كان ذكيًّا كثير العلم، كتب الإنشاء لبعض الأمراء بالمغرب، ثم تزهد، وتفرد، وتعبد، وتوحد، وسافر، وتجرد، وأتهم، وأنجد، وعمل الخلوات، وعلق شيئًا كثيراً في تصوف أهل الوحدة، ومن أردإ تواليفه كتاب «الفصوص»، فإن كان لا كفر فيه، فما في الدنيا كفر، نسأل الله العفو والنجاة، فواغوثاه بالله، ا هـ.

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمه الله) عن ابن عربي وكتابه «الفصوص» فقال في الفتاوى (٢/١٢٣):

صاحب هذا الكتاب المذكور الذي هو (فصوص الحكم) وأمثاله مثل صاحبه: القونوي، والتلمساني، وابن سبعين، والششتري، وابن الفارض وأتباعهم؛ مذهبهم الذي هم عليه: أن الوجود واحد، ويسمون أهل وحدة الوجود، ويدعون التحقيق والعرفان، وهم يجعلون وجود الخالق عين وجود المخلوقات، فكلما يتصف به المخلوقات من حسن، وقبيح، ومدح، وذم إنما المتصف به عندهم عين الخالق، وليس للخالق عندهم وجود مباين لوجود المخلوقات، منفصل عنها أصلاً، بل عندهم ما ثم غير أصلاً للخالق ولا سواه.

ومن كلماتهم: ليس إلا الله، فعباد الأصنام لم يعبدوا غيره عندهم، لأنه ما عندهم له غير، ولهذا جعلوا قوله (تعالى): ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، بمعنى قدر ربك أن لا تعبدوا إلا إياه، إذ ليس

= القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن العربي، له كتب نافعة منها «عارضة الأحوذي في شرح جامع أبي عيسى الترمذي» وله تفسير للقرآن، وكتب أخرى. [ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/١٩٧) وغيرها].

عندهم غير له تتصور عبادته، فكل عابد صنم إنما عبد الله، ولهذا جعل صاحب الكتاب: عباد العجل مصيبين، وذكر أن موسى أنكر على هارون إنكاره عليهم عبادة العجل، وقال: كان موسى أعلم بالأمر من هارون، لأنه علم ما عبده أصحاب العجل، لعلمه بأن قد قضى أن لا يعبدوا إلا إياه، وما حكم الله بشيء إلا وقع، فكان عتب موسى أخاه هارون لما وقع الأمر في إنكاره وعدم اتباعه، فإن العارف من يرى الحق في كل شيء، بل يراه عين كل شيء، ولهذا يجعلون فرعون من كبار العارفين المحققين، وأنه كان مصيبًا في دعواه الربوبية، كما قال في هذا الكتاب: ولما كان فرعون في منصب التحكم، صاحب الوقت، وأنه جار في العرف الناموسي لذلك قال: ﴿...أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]، أي: وإن كان الكل أربابًا بنسبة ما؛ فأنا الأعلى منهم بما أعطيته في الظاهر من الحكم فيهم.

ولما علمت السحرة صدق فرعون فيما قاله لم ينكروه، بل أقروا له بذلك، وقالوا له: ﴿...فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ...﴾ [طه: ٧٢]، فالدولة لك، فصح قول فرعون: ﴿...أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]، وأنه كان عين الحق.

ويكفيك معرفة بكفرهم:

أن من أخف أقوالهم أن فرعون مات مؤمنًا بريًّا من الذنوب، كما قال: وكان موسى قرة عين لفرعون بالإيمان الذي أعطاه الله عند الغرق، فقبضه طاهرًا مطهرًا، ليس فيه شيء من الخبث، لأنه قبضه عند إيمانه قبل أن يكتسب شيئًا من الآثام، والإسلام يَجُبُّ ما قبله.

وقد علم بالاضطرار من دين أهل الملل المسلمين واليهود والنصارى أن فرعون من أكفر الخلق بالله، بل لم يقص الله في القرآن قصة كافر باسمه.

الخاص أعظم من قصة فرعون، ولا ذكر عن أحد من الكفار من كفره وطغيانه وعلوه أعظم مما ذكره عن فرعون.

وأخبر عنه وعن قومه أنهم يدخلون أشد العذاب، فإن لفظ آل فرعون كلفظ آل إبراهيم وآل لوط وآل داود وآل أبي أوفى يدخل فيها المضاف باتفاق الناس، فإذا جاءوا إلى أعظم عدو لله من الإنس أو من هو أعظم أعدائه فجعلوه مصيبًا محقًا فيما كفره به الله علم أن ما قالوه أعظم من كفر اليهود والنصارى، فكيف بسائر مقالاتهم؟!

وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها على أن الخالق (تعالى) بائن من مخلوقاته، ليس فى ذاته شئ من مخلوقاته، ولا في مخلوقاته شئ من ذاته.

والسلف والأئمة كفّروا الجهمية لما قالوا: إنه في كل مكان، وكان مما أنكروه عليهم: أنه كيف يكون في البطون والحشوش والأخلية؟.

تعالى الله عن ذلك، فكيف بمن يجعله نفس وجود البطون والحشوش والأخلية والنجاسات والأقذار؟

واتفق سلف الأمة وأئمتها أن الله ليس كمثله شيء، لا فى ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، وقال من قال من الأئمة: من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهًا.

وأين المشبهة المجسمة من هؤلاء؟، فإن هؤلاء غاية كفرهم أن يجعلوه مثل المخلوقات، لكن يقولون: هو قديم، وهي محدثة، وهؤلاء جعلوه عين المخلوقات، وجعلوه نفس الأجسام المصنوعات، ووصفوه

بجميع النقائص والآفات التي يوصف بهما كل كافر، وكل فاجر، وكل شيطان، وكل سبع، وكل حية من الحيات، فتعالى الله عن إفكهم وضلالهم، وسبحانه وتعالى عما يقولون علوًّا كبيرًا.

والله (تعالى) ينتقم لنفسه، ولدينه، ولكتابه، ولرسوله، ولعباده المؤمنين منهم.

وهؤلاء يقولون: إن النصارى إنما كفروا لتخصيصهم، حيث قالوا: ﴿...إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ...﴾ [المائدة: ١٧ ، ٧٢]، فكلما قالته النصارى في المسيح يقولونه في الله، وكفر النصارى جزء من كفر هؤلاء.

ولما قرؤوا هذا الكتاب المذكور[1] على أفضل متأخريهم، قال له قائل: هذا الكتاب يخالف القرآن، فقال: القرآن كله شرك، وإنما التوحيد في كلامنا هذا، يعني أن القرآن يفرق بين الرب والعبد، وحقيقة التوحيد عندهم أن الرب هو العبد، فقال له القائل: فأي فرق بين زوجتي وبنتي إذًا؟

قال: لا فرق، لكن هؤلاء المحجوبون قالوا: حرام، فقلنا: حرام عليكم.

وهؤلاء إذا قيل في مقالتهم إنها كفر لم يفهم هذا اللفظ حالها، فإن الكفر جنس تحته أنواع متفاوتة، بل كفر كل كافر جزء من كفرهم، ولهذا قيل لرئيسهم: أنت نصيري، فقال: نصير جزء مني، وكان عبد الله بن المبارك يقول: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية، وهؤلاء شر من أولئك الجهمية، فإن أولئك كان غايتهم القول بأن الله في كل مكان، وهؤلاء قولهم: إنه وجود كل مكان، ما

(١) يعني: فصوص ابن عربي.

عندهم موجودان، أحدهما حال، والآخر محل.

ولهذا قالوا: إن آدم من الله بمنزلة إنسان العين من العين، وقد علم المسلمون واليهود والنصارىٰ بالاضطرار من دين المرسلين أن من قال عن أحد من البشر: إنه جزء من الله فإنه كافر في جميع الملل، إذ النصارىٰ لم تقل هذا (وإن كان قولها من أعظم الكفر) لم يقل أحد: إن عين المخلوقات هي جزء الخالق، ولا أن الخالق هو المخلوق، ولا الحق المنزه هو الخلق المشبه.

وكذلك قوله: إن المشركين لو تركوا عبادة الأصنام لجهلوا من الحق بقدر ما تركوا منها هو من الكفر المعلوم بالاضطرار من جميع الملل، فإن أهل الملل متفقون علىٰ: أن الرسل جميعهم نهوا عن عبادة الأصنام، وكفَّروا من يفعل ذلك، وأن المؤمن لا يكون مؤمنًا حتىٰ يتبرأ من عبادة الأصنام، وكل معبود سوىٰ الله، كما قال الله (تعالىٰ): ﴿**قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ...**﴾ [الممتحنة: ٤]، وقال الخليل: ﴿**...أَفَرَأَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ * فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ**﴾ [الشعراء: ٧٥، ٧٧]، وقال الخليل لأبيه وقومه: ﴿**...إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ * إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ**﴾ [الزخرف: ٢٦، ٢٧]، وقال الخليل ـ وهو إمام الحنفاء الذي جعل الله في ذريته النبوة والكتاب، واتفق أهل الملل علىٰ تعظيمه لقوله: ﴿**...يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ * إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ**﴾ [الأنعام: ٧٨، ٧٩].

وهذا أكثر وأظهر عند أهل الملل من اليهود والنصارىٰ ـ فضلاً عن المسلمين ـ من أن يحتاج أن يستشهد عليه بنص خاص، فمن قال: إن عباد

الأصنام لو تركوهم لجهلوا من الحق بقدر ما تركوا من هؤلاء، فهو أكفر من اليهود والنصارىٰ، ومن لم يكفرهم فهو أكفر من اليهود والنصارىٰ، فإن اليهود والنصارىٰ يكفرون عباد الأصنام، فكيف من يجعل تارك عبادة الأصنام جاهلاً من الحق بقدر ما ترك منها؟ مع قوله: فإن العالم يعلم من عبد، وفي أي صورة ظهر حتىٰ عبد، وأن التفريق والكثرة كالأعضاء في الصورة المحسوسة وكالقُوىٰ المعنوية في الصورة الروحانية، فما عبد غير الله في كل معبود، بل هو أعظم من كفر عباد الأصنام، فإن أولئك اتخذوهم شفعاء ووسائط، كما قالوا: ﴿...مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ...﴾ [الزمر: ٣]، وقال الله (تعالىٰ): ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَ لَوْ كَانُوا لا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلا يَعْقِلُونَ﴾ [الزمر: ٤٣].

وكانوا مقرين بأن الله خالق السمٰوات والأرض، وخالق الأصنام، كما قال (تعالىٰ): ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزمر: ٣٨]، وقال (تعالىٰ): ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلاَّ وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، قال ابن عباس: تسألهم: من خلق السمٰوات والأرض؟

فيقولون: الله، ثم يعبدون غيره، وكانوا يقولون في تلبيتهم: لبيك لا شريك لك، إلا شريكًا[1] هو لك، تملكه وما ملك، ولهٰذا قال (تعالىٰ): ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلاً مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨].

وهٰؤلاء أعظم كفرًا من جهة أن هٰؤلاء جعلوا عابد الأصنام عابدًا

(١) في الفتاوى المطبوع: شريك، وهو خطأ، والحديث في صحيح مسلم (١١٨٥) علىٰ الصواب.

لله، لا عابدًا لغيره، وأن الأصنام من الله، بمنزلة أعضاء الإنسان من الإنسان، وبمنزلة قوى النفس من النفس، وعباد الأصنام اعترفوا بأنها غيره، وأنها مخلوقة، ومن جهة أن عباد الأصنام من العرب كانوا مقرين بأن للسماوات والأرض ربًا غيرهما خلقهما، وهؤلاء ليس عندهم للسموات والأرض وسائر المخلوقات رب مغاير للسموات والأرض وسائر المخلوقات بل المخلوق هو الخالق.

ولهذا جعل قوم عاد وغيرهم من الكفار على صراط مستقيم، وجعلهم في عين القرب، وجعل أهل النار يتمتعون في النار، كما يتمتع أهل الجنة في الجنة.

وقد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن قوم عاد وثمود وفرعون وقومه وسائر من قص الله قصته من الكفار أعداء الله، وأنهم معذبون في الآخرة، وأن الله لعنهم، وغضب عليهم، فمن أثنى عليهم، وجعلهم من المقربين ومن أهل النعيم فهو أكفر من اليهود والنصارى من هذا الوجه.

وهذه الفتوى لا تحتمل بسط كلام هؤلاء وبيان كفرهم وإلحادهم، فإنهم من جنس القرامطة الباطنية والإسماعيلية الذين كانوا أكفر من اليهود والنصارى وأن قولهم يتضمن الكفر بجميع الكتب والرسل، كما قال الشيخ إبراهيم الجعبري لما اجتمع بابن عربي ـ صاحب هذا الكتاب ـ فقال: رأيته شيخًا نجسًا، يكذِّب بكل كتاب أنزله الله وبكل نبي أرسله الله.

وقال الفقيه أبو محمد بن عبد السلام ـ لما قدم القاهرة وسألوه عنه ـ قال:

هو شيخ سوء كذاب مقبوح، يقول بقدم العالم، ولا يحرم فرجًا، فقوله: يقول بقدم العالم، لأن هذا قوله، وهذا كفر معروف، فكفره الفقيه أبو محمد بذلك، ولم يكن بعد ظهر من قوله: إن العالم هو الله، وإن

العالم صورة الله، وهوية الله، فإن هذا أعظم من كفر القائلين بقدم العالم الذين يثبتون واجب الوجود، ويقولون: إنه صدر عنه الوجود الممكن.

وقال عنه من عاينه من الشيوخ:

إنه كان كذابًا مفتريًا، وفي كتبه مثل الفتوحات المكية وأمثالها من الأكاذيب ما لا يخفى على لبيب، هذا وهو أقرب إلى الإسلام من ابن سبعين، ومن القونوي، والتلمساني وأمثاله من أتباعه ، فإذا كان الأقرب بهذا الكفر الذي هو أعظم من كفر اليهود والنصارى، فكيف بالذين هم أبعد عن الإسلام؟ ولم أصف عشر ما يذكرونه من الكفر.

ولكن هؤلاء التبس أمرهم على من لا يعرف حالهم، كما التبس أمر القرامطة الباطنية لما ادعوا أنهم فاطميون، وانتسبوا إلى التشيع، فصار المتبعون مائلين إليهم غير عالمين بباطن كفرهم.

ولهذا كان من مال إليهم أحد رجلين: إما زنديقًا منافقًا، وإما جاهلاً ضالاً.

وهكذا هؤلاء الاتحادية، فرؤوسهم هم أئمة كفر يجب قتلهم، ولا تقبل توبة أحد منهم، إذا أخذ قبل التوبة فإنه أعظم من أعظم الزنادقة الذين يظهرون الإسلام، ويبطنون أعظم الكفر، وهم الذين يفهمون قولهم ومخالفتهم لدين المسلمين، ويجب عقوبة كل من انتسب إليهم، أو ذب عنهم، أو أثنى عليهم، أو عظم كتبهم أو عرف بمساعدتهم ومعاونتهم، أو كره الكلام فيهم، أو أخذ يعتذر لهم بأن هذا الكلام لا يدري ما هو؟ أو من قال: إنه ما[1] صنف هذا الكتاب؟ وأمثال هذه المعاذير التي لا يقولها

(١) كلمة ما ليست في الفتاوى المطبوع، والسياق يقتضيها.

إلا جاهل أو منافق، بل تجب عقوبة كل من عرف حالهم، ولم يعاون على القيام عليهم، فإن القيام على هؤلاء من أعظم الواجبات، لأنهم أفسدوا العقول والأديان على خلق من المشايخ والعلماء والملوك والأمراء، وهم يسعون في الأرض فسادًا، ويصدون عن سبيل الله.

فضررهم في الدين أعظم من ضرر من يفسد على المسلمين دنياهم، ويترك دينهم كقطاع الطريق، وكالتتار الذين يأخذون منهم الأموال، ويبقون لهم دينهم، ولا يستهين بهم من لم يعرفهم، فضلالهم وإضلالهم أعظم من أن يوصف، وهم أشبه الناس بالقرامطة الباطنية.

ولهذا هم يريدون دولة التتار، ويختارون انتصارهم على المسلمين، إلا من كان عاميًّا من شيعهم وأتباعهم، فإنه لا يكون عارفًا بحقيقة أمرهم.

ولهذا يقرون اليهود والنصارى على ماهم عليه، ويجعلونهم على حق، كما يجعلون عباد الأصنام على حق، وكل واحدة من هذه من أعظم الكفر.

ومن كان محسنًا للظن بهم ـ وادعى أنه لم يعرف بحالهم ـ عُرِّف حالهم، فإن لم يباينهم، ويظهر لهم الإنكار، وإلا ألحق بهم، وجعل منهم.

وأما من قال لكلامهم تأويل يوافق الشريعة فإنه من رؤوسهم وأئمتهم، فإنه إن كان ذكيًّا فإنه يعرف كذب نفسه فيما قاله، وإن كان معتقدًا لهذا باطنًا وظاهرًا فهو أكفر من النصارى، فمن لم يكفر هؤلاء، وجعل[1] لكلامهم تأويلاً كان عن تكفير النصارى بالتثليث والاتحاد أبعد، والله أعلم. اهـ

(١) وللعلامة برهان الدين البقاعي المتوفي سنة: ٨٨٥ كتاب: «تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي»، جمع فيه أقوال كثير من أئمة الإسلام الدالة على ما ذهب إليه.

ومع وضوح كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وقوة حجته فقد أحسن الظن به الكثيرون، ومنهم من عرف بالعلم والمكانة كابن الزملكاني الشافعي الذي قال عنه الذهبي كما نقل عنه ابن حجر (رحمه الله) في «الدرر الكامنة» (٤/ ١٩٣): كان بصيرًا بالمذهب وأصوله، قوي العربية، ذكيًّا فطنًا، فقيه النفس، له اليد البيضاء في النظم والنثر، ، وكان يضرب بذكائه المثل، أفتى وله نيف وعشرون سنة، وتخرج عليه غالب علماء العصر. . . إلخ، فما أعظم الفتنة بهذا الرجل!

وقد شرح هذا الكتاب كثيرون، فمنهم مصطفى بن سليمان باْلي زاده الحنفي المتوفى سنة ١٠٦٩، ونشرته دار الكتب العلمية، وقد وافق ابن عربي على كفره وإلحاده ففي ص (١٠٩) قال ابن عربي: فما في الوجود ضد، فإن الوجود حقيقة واحدة، والشيء لا يضاد نفسه، فقال الشارح: فإذا ارتفع الأضداد والأمثال بظهور وحدة الوجود: فلم يبق إلا الحق لم يبق كائن.

أي: عالم الأكوان لفنائها في الحق. اهـ.

ووافقه على أن عبادة ما سوى الله (عز وجل) من كمال المعرفة بالله (عز وجل) فقد قال ابن عربي كما في ص (٢٨٣): والعارف المكمل من رأى كل معبود مجلي للحق يعبد فيه، فقال الشارح: أي يعبد الحق في ذلك المجلي. اهـ، إلى غير ذلك من الكفر والإلحاد الواقعين من ابن عربي وشارح فصوصه، ومع ذلك يقول المعلق فادي أسعد نصيف: أيها القارئ العزيز ادعو لصاحب هذا الكتاب بالخير، واعذره فيما تراه مخالفًا للشرع، فلربما لم نفهم ما أراد من كلامه، فنكفره أو نفسقه فيما لم نفهم، ونقع في المحظور حيث قال (عليه الصلاة والسلام): «**من كفر مسلمًا فقد كفر**». اهـ

وأقول: لأي شيء ندعو لابن عربي بالخير ونعذره؟ فما أحوجنا لتذكر

قول الذهبي عن فصوص ابن عربي: «إن كان لا كفر فيه، فما في الدنيا كفر».

وما أحوج كل مسلم أن يعرف هذا الضلال والكفر البواح حتى يحذر منه ويحذر غيره، فهذا الكتاب؛ الذي أقدم له من الأهمية بمكان حيث قد قام مؤلفه العلامة نور الدين علي بن سلطان القاري بالرد على ابن عربي وبيان ما في كتابه الفصوص من كفر وضلال، وقد رد المؤلف أيضًا على أحد شراح الفصوص، وهو إدريس بن علي البدليسي، ولم يسمه، وإنما سماه حاجي خليفة كما في كشف الظنون (٢/ ٢٤٦) حيث قال: وشرحه مولانا إدريس بن حسام الدين البدليسي ذكر فيه أنه ما رأى شرحًا وافيًا، فشرحه من غير مراجعة إلى شرح، وعليه وعلى الفصوص رد للشيخ علي ابن سلطان القاري الهروي المتوفى سنة: ١٠١٦، ست عشرةَ وألف، أوله: الحمد لله الذي أوجد الأشياء شرها وخيرها . . . إلخ[1]، وقال إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين (١/ ١٦١) عن البدليسي: شرح فصوص الحكم للشيخ محي الدين، وقد بين العلامة القاري في رده هذا أن هذا الشارح في غالب أمره يتمحل في تأويل كلام ابن عربي، وكثيرًا ما يوافقه

(١) وهذا مما يوثق نسبة الكتاب لمؤلفه رحمه الله، وقد كتب عليه: «هذه رسالة في رد وحدة الوجود» للعلامة علي القاري (رحمه الله)، وقد سماها إسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٦٠١): «رد الفصوص»، وقد جمعت بين المسميين، فوسمتها بـ: «إبطال القول بوحدة الوجود، ونقض فصوص ابن عربي»، وبعد أن انتهيت من تحقيق الكتاب وجدته ضمن مجموعة كتب «العقائد والملل والنحل» في أسطوانة على الحاسوب «الحاسب الآلي computer» بتحقيق الأستاذ/ علي رضا، فبحثت عن الكتاب مدة؛ لأقف على تعليقات المحقق، فلم أظفر به، فقابلته على الذي بالحاسوب، ورمزت له بحرف «ع»، وقد استفدت من هذه النسخة كثيرًا، والحمد لله رب العالمين، وقد وضعت عناوين جانبية وفهرسًا للكتاب لتيسير الوقوف على ما فيه من معلومات، وبالله التوفيق.

على كفره وضلاله، فجزى الله العلامة القاري خيرًا.

وأسأل الله (عز وجل) أن ينفع به الإسلام والمسلمين، وأن يغفر لنا، وأن يوفقنا لخدمة سنة رسول الله (ﷺ)، وأن يحسن خاتمتنا، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وكتب

أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين

ترجمة المؤلف

قال المحبي في خلاصة الأثر (٣/ ١٨٥): علي بن محمد سلطان[١] الهروي المعروف بالقاري، الحنفي، نزيل مكة، وأحد صدور العلم، فرد عصره، الباهر السمت في التحقيق وتنقيح العبارات، وشهرته كافية عن الإطراء في وصفه، ولد بهراة، ورحل إلى مكة، وتديرها[٢]، وأخذ بها عن الأستاذ أبي الحسن البكري، والسيد زكريا الحسيني، والشهاب أحمد بن حجر الهيتمي، والشيخ أحمد المصري تلميذ القاضي زكريا، والشيخ عبد الله السندي، والعلامة قطب الدين المكي وغيرهم، واشتهر ذكره، وطار صيته، وألف التآليف الكثيرة اللطيفة التأدية، المحتوية على الفوائد الجليلة، منها: شرحه على المشكاة في مجلدات، وهو أكبرها، وأجلها، وشرح الشفاء، وشرح الشمائل، وشرح النخبة، وشرح الشاطبية، وشرح الجزرية، ولخص من القاموس مواد، وسماه الناموس، وله «الأثمار الجنية في أسماء الحنفية» وشرح ثلاثيات البخاري، ونزهة الخاطر الفاتر في ترجمة الشيخ عبد القادر[٣]، لكنه امتحن بالاعتراض على الأئمة، لاسيما الشافعي وأصحابه

---

(١) قال الزركلي في الأعلام (٥/ ١٣) عن الزبدة للمؤلف: نقل لي عن هامشه، بشأن الخلاف حول اسم أبيه، الحاشية الآتية: ودأب العجم أن يسموا أولادهم أسماء مزدوجة مثل: فاضل محمد، وصادق محمد، وأسد محمد، واسم أبيه سلطان محمد، ثم قال الزركلي: تبين من خطه أن صواب اسمه هو: علي بن سلطان محمد القاري، فتعين جعل ترجمته في: علي بن سلطان.

قلت: وكذا سمى نفسه في هذا الكتاب.

(٢) أي: صيرها داراً له.

(٣) وقد عد له الأستاذ/ محمد بن لطفي الصباغ في مقدمته للأسرار المرفوعة (١٢٥) مصنفًا.

رحمهم الله (تعالى)، واعترض على الإمام مالك في إرسال اليد في الصلاة، وألف في ذلك رسالة، فانتدب لجوابه الشيخ محمد مكين، وألف رسالة جوابًا له في جميع ما قاله، ورد عليه اعتراضاته، وأعجب من ذلك ما نقله عنه السيد محمد بن عبد الرسول [1] البرزنجي الحسيني في كتابه سداد الدِّين وسداد الدَّينْ في إثبات النجاة في الدرجات للوالدين أنه شرح الفقه الأكبر المنسوب إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله (تعالى)، وتعدى فيه طوره في الإساءة في حق الوالدين، ثم إنه ما كفاه ذلك حتى ألف فيه رسالة، وقال في شرحه للشفاء متبجحًا ومفتخرًا بذلك: إني ألفت في كفرهما رسالة، فليته إذ لم يراع حق الرسول (ﷺ) حيث آذاه بذلك كان استحيى من ذكر ذلك في «شرح الشفا الموضوع لبيان شرف المصطفى (ﷺ)»، وقد عاب الناس على صاحب الشفاء ذكره فيه عدم مفروضية الصلاة عليه (ﷺ) في الصلاة، وادعى تفرد الشافعي بذلك بأن هذه المسألة ليست من موضوع كتابه، وقد قيض الله (تعالى) الإمام عبد القادر الطبري للرد على القاري، فألف رسالة أغلظ فيها في الرد عليه، وبالجملة فقد صدر منه أمثال لما ذكر، كان غنيًّا عن أن تصدر منه، ولولاها لاشتهرت مؤلفاته بحيث ملأت الدنيا، لكثرة فائدتها وحسن انسجامها، وكانت وفاته بمكة في شوال سنة أربع عشرة وألف، ودفن بالمعلاة، ولما بلغ خبر وفاته علماء مصر صلوا عليه بجامع الأزهر صلاة الغيبة في مجمع حافل يجمع أربعة آلاف نسمة فأكثر. اهـ .

وأقول: بل المسيء من اعترض على القول بتكفير والدي النبي (ﷺ)، وأما العلامة القاري فقد أحسن حين قرر ذلك، لأنه متبع في ذلك رسول

(١) كان أولى بالمحبي (رحمه الله) أن يتعجب ممن تسمى بعبد الرسول، فإن ذلك تعبيد لغير الله (عز وجل)، وهذا لا يجوز باتفاق المسلمين، والله المستعان.

الله (ﷺ)، فقد روىٰ مسلم في صحيحه (٩٧٦) عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (ﷺ): «**استأذنت ربي أن أستغفر لأمي فلم يأذن لي، واستأذنته أن أزور قبرها، فأذن لي**».

فهل يقول المحبي أوغيره : إن الله آذىٰ نبيه (ﷺ) بذلك؟!

وروىٰ مسلم في صحيحه (٢٠٣) عن أنس (رضي الله عنه):

أن رجلاً قال: يا رسول الله! أين أبي؟

قال: «**في النار**».

فلما قفى دعاه، فقال: «**إن أبي وأباك في النار**».

وأقول: إن العلامة القاري بار راشد حيث اتبع رسول الله (ﷺ)، وهو في ذلك أكثر تعظيمًا لرسول الله (ﷺ) ممن اعترض عليه، وتطاول عليه، فقد قال الله (عز وجل): ﴿ **قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** ﴾ [آل عمران: ٣١].

وأما اعتراضه علىٰ الأئمة كرده علىٰ مالك رحمه الله بإرسال اليدين في الصلاة فهو أيضًا في ذلك بار راشد حيث اتبع رسول الله (ﷺ)، فقد روىٰ البخاري في صحيحه (٧٤٠) عن سهل بن سعد (رضي الله عنه) قال: كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنىٰ علىٰ ذراعه اليسرىٰ في الصلاة، قال أبو حازم (الراوي عن سهل): لا أعلمه إلا ينمي ذلك إلىٰ النبي (ﷺ)، وروىٰ مسلم في صحيحه عن وائل بن حجر في صفة صلاة النبي (ﷺ): ثم وضع يده اليمنىٰ علىٰ اليسرىٰ، وغير ذلك من الأحاديث الدالة علىٰ مشروعية ذلك، بل وجوبه كما هو ظاهر حديث سهل بن سعد (رضي الله عنه)، فما أحسن جواب الإمام الشوكاني (رحمه الله) عمن تكلم في القاري (رحمه الله)،